

## دور معيار الأهمية النسبية في الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية في واقع ممارسات مكاتب التدقيق في الجزائر

The role of materiality in reducing the risk of material misstatement in the reality practices of auditing offices in Algeria

ثابت باديس<sup>1</sup> ، العايب عبد الرحمان<sup>2</sup>

[badis.tabet@univ-setif.dz](mailto:badis.tabet@univ-setif.dz)، (الجزائر)،<sup>1</sup> جامعة سطيف

[Abderrahmane.laib@univ-setif.dz](mailto:Abderrahmane.laib@univ-setif.dz)، (الجزائر)،<sup>2</sup> جامعة سطيف

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/04/29

تاريخ الاستلام: 2023/02/18

### Abstract :

This study aims to know to what extent do the auditors in Algeria are applying the materiality concept in planning and implementing the audit process ; after clarifying the conceptual framework of materiality; the risks of errors and material misstatement. For this purpose we have prepared a questionnaire and distributed it on account keepers and account experts.

The study concluded that the auditor faces difficulty in defining the materiality concept and needs guidance to determine it; which enables him to identify the material misstatement and reduce their risks.

**Keywords:** Materiality; Audit risks ; Risks of errors and misstatements.

**JEL Classification :** M40 ; M42.

### مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات في الجزائر بتطبيق معيار الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، وهذا بعد توضيح الإطار المفاهيمي للأهمية النسبية ومخاطر الأخطاء والتحريفات الجوهرية، وكذا تقييم المدقق الخارجي لمخاطر التحريفات الجوهرية، ولهذا الغرض تم إعداد استبيان وتوزيعه على مجموعة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين. توصلت الدراسة إلى أن مدقق الحسابات يواجه صعوبة في تحديد مفهوم الأهمية النسبية، ويحتاج إلى إرشادات لتحديده، كما أن تطبيق معيار الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من التعرف على التحريفات الجوهرية وتحديدها وكذا تخفيض مخاطرها. الكلمات المفتاحية: الأهمية النسبية؛ مخاطر التدقيق؛ مخاطر الأخطاء والتحريفات تصنيفات JEL: M40؛ M42.

## مقدمة

لقد تطور هدف المدقق الخارجي من مجرد إبداء الرأي حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية المعروضة إلى تحميله مسؤولية أكبر اتجاه اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي قد تتضمنها القوائم المالية، ونتيجة للأهمية التي تتمتع بها مهنة التدقيق الخارجي وتعدد الفئات المستفيدة من تقارير التدقيق رغم اختلاف مصالحهم ودرجة الاستفادة منها، فإنها تفرض على المدقق أن يكون كفؤاً متحلياً بالمعايير المتعارف عليها ما يمكنه من إنجاز مهمته على أكمل وجه، فهو يحتاج في عملية التدقيق إلى اتخاذ قرارات فيما يتعلق بكيفية المضي في العمل والاختيار بين البدائل في مجال التنفيذ، إذ يجب عليه أن يحدد كيفية إجراء الفحص ومدى ونطاق وعمق الاختبارات وطبيعة وحجم الدليل الواجب الحصول عليه، كما يجب عليه أن يحدد ردود أفعالهم وتحديد مجالات الفحص التي يجب تطويرها وماهي القرارات الأولية التي ينبغي تعديلها المتعلقة بالأدلة المطلوبة كنتيجة لما اكتسبه من معرفة خلال عملية الفحص، والتي ينجم عنها تحديد ما الذي يجب أن يحتوي عليه الرأي حول عدالة ومصداقية القوائم المالية وماهي الإجراءات التي يجب اتخاذها للوفاء بمسؤوليته كمدقق بناء على المعلومات التي حصل عليها، ويهدف توحيد هذه الممارسات في التدقيق ظهرت الحاجة إلى إصدار معايير لتنظيم مهنة التدقيق ومنها المعيار الدولي للتدقيق **ISA 320** الذي يحدد كيفية تطبيق الأهمية النسبية والغرض منها وكذا المعيار الدولي للتدقيق **ISA 450** تقييم التحريفات المتعرف عليها خلال عملية التدقيق.

### 1- الإطار العام للدراسة

#### 1-1 إشكالية الدراسة

نظراً لتزايد المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الخارجي في مجال اكتشاف المخاطر التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على القرارات المتخذة من طرف مستخدمي القوائم المالية بناء على الرأي الذي يصدره حول هذه القوائم، على المدقق الخارجي تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها بهدف الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية، وتخفيضها إلى أدنى حد ممكن أو إلى الحد المقبول الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات مناسبة، وتأسيساً على ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي للتعبير عن مشكلة الدراسة:

ما هو دور معيار الأهمية النسبية في الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية؟

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن لمدقق الحسابات تحديد مفهوم الأخطاء والتحريفات الجوهرية؟

- كيف يمكن لمدقق الحسابات اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية؟  
- ماهي الإجراءات المتخذة من طرف مدقق الحسابات لتخفيض مخاطر الأخطاء والتحريفات  
الجوهرية؟

### 1-2 فرضيات الدراسة

ينطلق البحث من الفرضية العامة التالية: تطبيق معيار الأهمية النسبية يمكن مدقق  
الحسابات من الحد من مخاطر الأخطاء والتحريفات الجوهرية، التي تتفرع إلى الفرضيات  
الفرعية التالية:

- تطبيق معيار الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من تحديد مفهوم الأخطاء  
والتحريفات الجوهرية؛

- تطبيق معيار الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من اكتشاف الأخطاء والتحريفات  
الجوهرية؛

- تطبيق معيار الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من تخفيض مخاطر الأخطاء  
والتحريفات الجوهرية؛

### 1-3 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تغطيه، فهي تسلط الضوء على جانب مهم  
جدا من جوانب التدقيق ألا وهو كيفية تطبيق معيار الأهمية النسبية، ومدى مساهمته في  
مساعدة المدقق الخارجي على تخفيض مخاطر التحريفات الجوهرية، ومن ثم إبداء رأي فني  
محايد حول مدى صدق وعدالة وموثوقية القوائم المالية المعروضة، وبالتالي صدق المعلومات  
المتضمنة لها وخلوها من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، وبالتالي مساعدة الأطراف ذات الصلة  
على اتخاذ قرارات رشيدة وبناء سياسات محكمة.

### 1-4 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من ضمنها:

- التعرف على واقع تطبيق معيار الأهمية النسبية من طرف مدققي الحسابات في الجزائر؛  
- توضيح كيفية تطبيق معيار الأهمية النسبية لاكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية؛  
- التعرف عن مدى مساهمة تطبيق معيار الأهمية النسبية في الحد من مخاطر الأخطاء  
والتحريفات الجوهرية؛

- كيفية تطبيق معيار الأهمية النسبية لتخفيض مخاطر الأخطاء والتحريفات الجوهرية؛

### 5-1 منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري من خلال جمع البيانات وتبويبها وعرضها وتحليلها وتفسيرها باستخدام المصادر المتاحة لمعرفة مدى التداخل الموجود بينها، أما في الجزء التطبيقي فتم الإعتماد على المنهج التحليلي حيث تمت الاستعانة باستبانة موزعة على مجموعة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من بين المسجلين بالمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات للوقوف على واقع تطبيق معيار الأهمية النسبية وكذا مساهمته في الحد من مخاطر الأخطاء والتحريفات الجوهرية.

### 6-1 الدراسات السابقة

تم تصنيف هذه الدراسات إلى عربية وأجنبية، فيما يلي تفصيلها:

#### 1-6-1 الدراسات العربية

-دراسة (عرار، 2009): بعنوان مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة بجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية الأعمال، توصلت الدراسة إلى أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، وجود علاقة طردية بين فهم المدقق لبيئة المؤسسة محل التدقيق والقدرة على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، كما يلتزم المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية عند تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية.

-دراسة (ماجد، 2013): تحت عنوان مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والاحتيايل، وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة بعمادة البحث العلمي والدراسات العليا جامعة جرش، حيث خلصت إلى أن مدقق الحسابات في الأردن يلتزم بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية وببذل العناية المهنية اللازمة لاكتشاف الأخطاء والغش.

-دراسة (جربوع و صباح، 2015): بعنوان مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة "دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة فلسطين" وهي عبارة عن مقال صدر بمجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات العدد الثامن الجزء الأول لشهر جانفي 2015، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين

الأهمية النسبية ومستوى مخاطر المراجعة، كما أنه بعد الحصول على أدلة الإثبات المتعلقة بفعالية عمل الضوابط الداخلية يقوم المراجع بدراسة كيفية تطبيقها وثبات تطبيقها خلال الفترة، كما أن اكتشاف معلومات خاطئة عند تنفيذ الإجراءات الجوهرية قد تسبب قيام المراجع بتعديل التقدير السابق لمخاطر الرقابة، ممارسة المدقق الخارجي للشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده على اكتشاف الغش.

-دراسة (ورقاء، 2016): تحت عنوان "الأهمية النسبية وأثرها في كفاءة التدقيق"، وهي عبارة عن مقال صادر بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والأربعون سنة 2016، من أهم ما توصلت إليه الدراسة عدم تحديد مفهوم دقيق للأهمية النسبية غير ارتباطها بالانحرافات التي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، واختلاف مفهوم الأهمية النسبية لاعتمادها على عديد المتغيرات منها الظروف المحيطة بالمؤسسة محل التدقيق وكذا الحكم الشخصي للمدقق وخبرته المهنية وكفاءته.

-دراسة (جعفر، 2016): تحت عنوان "مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة المراجعة"، وهي عبارة عن مقال صادر بمجلة العلوم الاقتصادية بجامعة المجمعة بالمملكة العربية السعودية سنة 2016، توصلت الدراسة إلى أهمية التخصص المهني تكمن أساسا في كيفية تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، وهذا يعكس مدى إدراك المدقق لأهمية موضوع التخصص المهني وأثره في فهم طبيعة عملاء التدقيق.

## 2-6-1 الدراسات الأجنبية

-دراسة (Lahbari, 2009): بعنوان La Qualité de l'audit externe et la notion de la significativité: Etude exploratoire بستراسبورغ حيث تناولت إشكالية قياس جودة التدقيق انطلاقا من أبحاث DeAngelo عام 1981 وإتفاق الباحثين حول صعوبة مراقبة عملية التدقيق، وضرورة اقتراح نموذج تقييم تجريبي لجودة التدقيق والبحث عن المعيار الأنسب لقياس مدى كفاية أعمال التدقيق للمناطق المعرضة للخطر، وخلصت الدراسة إلى أن الأهمية النسبية أداة مساعدة فعالة تضمن للمستخدمين موثوقية المعلومات وخلوها من الأخطاء الجوهرية التي من الممكن أن تنعكس على قراراتهم، كما أنه لا وجود لطريقة عالمية أو موحدة لتحديد الأهمية النسبية.

-دراسة (Azar & Hamed, 2011): تحت عنوان A Survey on the Assessment of Iranian External Auditors' Recognition of materiality Levels وهي مقالة

صادرة عن مجلة دراسات مدارس الدكتوراه بالاتحاد الأوروبي تناولت مدى تقييم المدقق الخارجي في إيران لمستويات الأهمية النسبية، وخلصت الدراسة إلى وجود توافق تام بين مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين، وكذا بين المساهمين والمشرفين، المديرين، الرؤساء والمرؤوسين حول الاعتراف بمستويات الأهمية النسبية.

دراسة (Keune & Johnson, 2013) بعنوان : Materiality judgments and the role of managers, auditors and resolution of detected misstatements: audit committees وهي مقالة ركزت عن كيفية تعامل المديرين في حالة اكتشاف أخطاء جوهرية من طرف مدققي الحسابات، حيث خلصت إلى أنه يجب التوصل إلى اتفاق بين مدققي الحسابات والمديرين ولجان التدقيق حول إمكانية تصحيح مسبق للأخطاء قبل إصدار البيانات المالية، كما أن المديرين قد يتغاضون عن تصحيح الأخطاء إذا أكد مدققو الحسابات ولجان التدقيق أنها غير جوهرية.

### 1-6-3 ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات هو ما يلي

- عدم وجود مفهوم واضح ودقيق للأهمية النسبية لاعتمادها على عدة متغيرات منها الظروف المحيطة بالمؤسسة محل التدقيق وارتباطها بالحكم الشخصي لمدقق الحسابات وكذا مستوى تعليمه وكفاءته وخبرته المهنية، ومدى إلمام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

- هناك علاقة طردية بين مستوى الأهمية النسبية وحجم أدلة الإثبات المطلوب الحصول عليها، وعلاقة عكسية بين حجم أدلة الإثبات ومخاطر التدقيق وبالتالي وجود علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق.

- تعتبر الأهمية النسبية أحسن مؤشر لقياس جودة التدقيق.

### 1-6-4 ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة المفصلة أعلاه هو ما يلي

- النقاط المشتركة بينهما: تضمنت الدراسات السابقة وكذا دراستنا الحالية معالجة مواضيع مهمة وهي مخاطر التدقيق، مخاطر التحريفات الجوهرية، المستويات المختلفة للأهمية النسبية ومحاولة إيجاد العلاقة التي تربط الأهمية النسبية بمخاطر التدقيق.

- الإضافات التي جاءت بها هذه الدراسة: هي دراسة كيفية استخدام مفهوم الأهمية النسبية للحد من مخاطر التحريفات الجوهرية، من خلال التعرف على التحريفات الجوهرية وتحديدتها وكذا استخدام الأهمية النسبية في تخفيض مخاطر التحريفات الجوهرية.

## 2- الإطار النظري للدراسة

أكد الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) أنه على المدقق دراسة الأهمية النسبية عندما يقرر طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق وكذا عند تقييم تأثير المعلومات الخاطئة من خلال معيارين منفصلين: المعيار الدولي رقم 320 "الأهمية النسبية عند التخطيط وأداء التدقيق"، والمعيار الدولي رقم 450 "تقييم الأخطاء التي تم تحديدها خلال عملية التدقيق"، فمفهوم الأهمية النسبية يعتبر من بين المفاهيم التي يصعب تحديدها بوضوح نظرا لارتباطها بالعديد من المتغيرات الهامة والمتداخلة فيما بينها فمفهوم الأهمية النسبية يؤثر في الطريقة التي تعد بها القوائم المالية وكذا عملية مراجعتها من جهة كما أنه مرتبط أساسا بالحكم الشخصي للمدقق الخارجي (وهو أمر نسبي) لاعتماده الجانب الشخصي أكثر منه على الجانب الموضوعي من جهة أخرى.

### 1-2 مفهوم الأهمية النسبية

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board (Standards Board) الأهمية النسبية بأنها مقدار الحذف أو التحريف في المعلومات المالية في ضوء الظروف المحيطة، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير قرار المستخدم الذي يعتمد على هذه المعلومات أو يتأثر بالحذف أو التحريف (لطفي، 2006، صفحة 225)، وعرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) IASB (International Accounting Standards Board) كما يلي: تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو الخطأ فيها يؤدي إلى التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية (Joldos & all, 2010, p. 227)، كما عرفها مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي (International Auditing and Assurance) IAASB (Standards Board) كالتالي: يكون الحذف أو الخطأ في البنود ماديا بشكل فردي أو عند تجميعه، إذا أثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس القوائم المالية (F.Messier & all, 2005, p. 155)، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ الذي تم الحكم عليه في ظل الظروف المحيطة أو حجم وطبيعة البند أو المزج بينها"، كما تعبر الأهمية النسبية عن حجم التحريف في المعلومات الذي يمكنها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية (نصرعلي، 2013، صفحة 48)، أما الطابع النسبي فهو معيار نوعي يجب أن تتصف به المعلومة لتكون قابلة للاستخدام (Lahbari, 2009, p. 08).

للأهمية النسبية جملة من الخصائص أهمها أنها صفة نوعية وأن مفهومها نسبي وليس مطلق وأنها مرتبطة بالمستخدم كما أن لها ارتباط مزدوج.

ويتم قياس الأهمية النسبية باستعمال مجموعة من المؤشرات وهي مؤشر الحجم المطلق للعنصر ومؤشر مدى تأثير العنصر في نتائج الأعمال ومؤشر التأثير على مستخدمي القوائم المالية ومؤشر النسب المئوية المقارنة.

كما أنه توجد صعوبات عدة في قياس الأهمية النسبية أوردتها (الحسني و خالد، 1998، صفحة 471) في مجموعة من النقاط منها اعتماد الأهمية النسبية على الحكم المهني للمدقق الخارجي يجعلها تختلف من شخص لآخر وعدم إمكانية وضع مستويات خاصة للأهمية النسبية يمكن استخدامها في كل الحالات نظرا لاختلاف الظروف والمعطيات من مؤسسة إلى أخرى وعدم إمكانية وضع حدود وفواصل للأهمية النسبية والتأثير المتبادل للأهمية النسبية بينها وبين بعض العوامل النوعية الأخرى يعمق من الخلاف حول الأهمية النسبية للعناصر خاصة عند المساواة الكمية لها والقصور الذي يشوب المؤشرات المستخدمة لقياس الأهمية النسبية وأخيرا استخدام مؤشر الحجم المطلق للعنصر بشكل منفرد كأساس للحكم عن الأهمية النسبية للعنصر.

## 2-2 مخاطر الأخطاء الجوهرية

يشير مصطلح الأخطاء إلى التحريفات أو السهو غير المقصود للمبالغ أو الإفصاحات في البيانات المالية، هذه الأخطاء يمكن أن تنطوي حسب (Anita & Michael , 1997, p. 29) على أخطاء في جمع أو معالجة البيانات في كل القوائم المالية التي تم إعدادها والتقديرات المحاسبية غير المعقولة الناشئة من سوء تفسير الحقائق أو أخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالمبالغ، التصنيف، طريقة العرض، الإفصاح، كما أن مخاطر الأخطاء الجوهرية تمثل خطر أن تحتوي القوائم المالية على أخطاء جوهرية قبل البدء في عملية التدقيق، تتعلق مخاطر الأخطاء الجوهرية بمخاطر المؤسسة الموجودة بشكل مستقل عن تدقيق القوائم المالية، هذه المخاطر تأخذ بعين الاعتبار مستوى القوائم المالية ككل، بالإضافة إلى مستوى التأكيدات التي تتعلق بتدفقات المعاملات وأرصدة الحسابات والمعلومات المقدمة في القوائم المالية.

وتتكون مخاطر الأخطاء الجوهرية من كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة اللذان يتواجدان بصورة منفصلة عند تدقيق القوائم المالية، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أنه لا يمكن فصل كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة عن بعضهما، كون أن المدقق الخارجي غير قادر على التفرقة بين العوامل المؤثرة على كلا الخطرين عند قيامه بعملية تقييم مخاطر



الأخطاء الجوهرية، بالإضافة إلى أن معايير التدقيق الدولية قد تضمنت حسب (خرواط، 2010، صفحة 251) التقييم المجمع لكلا الخطرين كون وجود بعض العوامل المؤثرة على الخطر الملازم يمكن أن تستخدم في تقييم بيئة الرقابة أي خطر الرقابة، لذلك فإن للخطر الملازم علاقة متداخلة مع خطر الرقابة وبالتالي يختار المدقق الخارجي أن يقيمهما معا، أما مهنيا فقد ناقشت كل من النشرة 300 الصادرة من قبل مجلس تطبيقات المراجعة سنة 1995 في المملكة المتحدة الأمريكية، والنشرة 47 الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1983 عناصر خطر التدقيق على أساس منفصل، وقد نصت النشرة 300 أنه في حالة توصل المدقق الخارجي إلى وجود تداخل بين كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة فإنه من المناسب أن يقيمهما معا، أما فيما يخص معيار التدقيق الدولي ISA200 حسب (خرواط، 2010، صفحة 252) فلم يشر إلى الخطر الملازم منفصلا عن خطر الرقابة، بل أشار إليهما معا مستخدما مصطلح "خطر وجود أخطاء جوهرية" وترك المعيار الدولي الحرية للمدقق الخارجي في اختيار منهجية وطريقة تقييم كل من الخطرين وذلك حسب ما يراه مناسباً.

### 2-3 تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية

على المدقق الخارجي اكتشاف وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات وكذلك المعلومات المقدمة، ويدخل ذلك في ممارسة الحكم المهني حول أي من هذه المخاطر تعتبر مخاطرة هامة، كما أن عملية التأكد هذه تمس عدة جوانب منها التعرف فيما إذا كانت هذه المخاطر هي مخاطر احتيال (أسامة عبد المنعم والمشهداني، 2010، صفحة 206)، فهذه المخاطر تعتبر مهمة حسب حكم المدقق الخارجي ولها آثار جوهرية أكثر من المخاطر الناتجة عن الأخطاء غير المقصودة وفيما إذا كانت المخاطرة تتعلق بتطورات اقتصادية أو محلية هامة تمت مؤخرا وتتطلب اهتماما خاصا، أي أن هذه المخاطر ناتجة عن ظروف خارج المؤسسة وتتعلق بتغيرات تطرأ على البيئة الخارجية يمكن أن يكون لها تأثير في ظهور مخاطر جوهرية ومدى تعقيد المعاملات، على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار احتمال ظهور أخطاء جوهرية في حالة المعاملات الكبيرة والتي تكون معالجتها المحاسبية معقدة وتشمل العديد من الأطراف وفيما إذا كانت المخاطرة تشمل معاملات هامة مع الأطراف ذات العلاقة، هذا وقد نص المعيار الدولي ISA315 أنه على المدقق الخارجي تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وذلك بغرض تحديد مخاطر العمل المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية وتقدير أهمية هذه المخاطر وتقييم احتمال حدوثها ومن ثم اتخاذ

القرارات لمعالجة هذه المخاطر، كما نص نفس المعيار على أنه على المدقق الخارجي مراجعة تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية، لأن هذا التقييم قد يتغير عند مستوى الاثبات وذلك عندما يتم الحصول على أدلة تدقيق إضافية، لذلك يجب على المدقق الخارجي إعادة النظر في التقييم وتعديل إجراءات التدقيق الإضافية المخطط لها، تبعاً لما تم الحصول عليه من معلومات جديدة من أداء إجراءات تدقيق إضافية، كما نص المعيار الدولي للتدقيق **ISA450** على أن التحريفات هي الإختلاف بين المبلغ المصرح به لأحد بنود القوائم المالية، سواء من ناحية التصنيف، العرض أو الإفصاح وما يجب أن يكون عليه في النظام المحاسبي المطبق، كما يؤكد على أن هذه التحريفات تكون ناتجة إما عن خطأ أو غش، ويتناول المعيار مسؤولية المدقق الخارجي في تقييم أثر هذه التحريفات المكتشفة على عملية التدقيق وكذا أثر التحريفات غير المصححة على القوائم المالية.

### 3- الجزء التطبيقي للدراسة

بعد دراسة الجانب النظري ومحاولة الإحاطة بأهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والعلاقة بينها، ولأن الجانب التطبيقي يعتبر إسقاطاً لما جاء في الجانب النظري للدراسة وجب بناء إطار منهجي يسمح بتحديد وتنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف الوصول إلى استخلاص النتائج الميدانية التي تقود إلى التأكد من صحة الفرضيات الموضوعية في الإشكالية من عدمها، وهذا من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ثم الأداة المستعملة في جمع البيانات ثم التحليل الاحصائي للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وكذا عرض وتحليل بيانات متغيرات الدراسة للوصول إلى اختبار فرضيات الدراسة.

**1-3 مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بالجزائر المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ما يقارب 2600، حيث قمنا بتوزيع 130 استبانة واسترجاع 106 استبانة بنسبة 82%.

**2-3 أداة الدراسة:** بغرض جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة تم الاعتماد على الاستبيان من خلال صياغة مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي أعدت خصيصاً بهدف الحصول على معلومات وآراء محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين حول الموضوع المدروس.

دور معيار الأهمية النسبية في الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية في واقع ممارسات مكاتب التدقيق في

### الجزائر

**3-3 نموذج الإستبيان:** يتضمن الاستبيان جزأين، الأول يحتوي على أسئلة خاصة بالبيانات الشخصية للمستجوب، أما الثاني فيتضمن محاور الدراسة ممثلة في 15 سؤال تم تبويبها في 03 محاور كما يلي:

- المحور الأول: أسئلة تهدف من خلالها إلى كيفية التعرف على الأخطاء الجوهرية من طرف المدقق الخارجي باستخدام معيار الأهمية النسبية وتمثل في الأسئلة من 01 إلى 07.
- المحور الثاني: أسئلة خاصة بكيفية تحديد التحريفات الجوهرية باستخدام الأهمية النسبية من طرف المدقق الخارجي وتمثل في الأسئلة من 08 إلى 11.
- المحور الثالث: أسئلة نحاول من خلالها معرفة كيفية تمكن مدقق الحسابات من تخفيض مخاطر التحريفات الجوهرية باستخدام معيار الأهمية النسبية وهي الأسئلة من 12 إلى 15.

**4-3 سلم الدراسة:** تم الاعتماد على المقياس الفئوي سلم ليكارت (Likert Scale)، الذي يستخدم للتعبير عن درجة موافقة المستجوب على فقرة تعبر عن اتجاه لقضية ما، وتضمنت بدائل الإجابة سلم ليكارت الخماسي بهدف معرفة الاتجاه العام لآراء المبحوثين، ومن أجل إعطاء المتوسط الحسابي مدلولاً تم تحديد الحدود التي تفصل الإجابات في سلم ليكارت الذي تم تقسيمه إلى خمسة (05) درجات وتم تحديد عدد مجالاته بأربعة (04) مجالات حسب العلاقة التالية:

عدد المجالات = أعلى رتبة في سلم ليكارت - أدنى رتبة في سلم ليكارت = 4 - 1 = 5

واعتماداً على هذا يمكن تحديد حدود المجالات والحدود الفاصلة بين الإجابات في الجدول

التالي:

الجدول رقم (01): الحدود الفاصلة بين الإجابات في سلم ليكارت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مجال المتوسط	[ 5 ، 4.2 [	[ 4.2 ، 3.4 [	[ 3.4 ، 2.6 [	[ 1.8 ، 1 [	[ 1.8 ، 1 [
حدود المجالات	5=0.8+4.2	4.2=0.8+3.4	3.4=0.8+2.6	2.6=0.8+1.8	1.8=0.8+1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على دراسات سابقة

## 5-3 اختبار صدق وثبات الاستبيان

**1-5-3 صدق الاستبيان:** يشير إختبار صدق الإستبيان إلى قدرة المقياس على قياس ما نريد قياسه، وذلك بالإجابة على السؤال التالي: هل توصل البحث إلى نتائج حقيقية وموثوقة؟، وسنحاول التأكد من ذلك من خلال إختبار صدق المحتوى للإستبيان بالإعتماد على الأسلوب الإحصائي، وذلك بدراسة مدى ارتباط درجة كل فقرة من الإختبار بالدرجة الكلية للإختبار، الذي يمكن قياسه بمعامل الإرتباط لمعرفة قياس محتوى الأداة وما إذا كانت تقيس أبعاد ومفاهيم البحث، وهو ما يعرف بدرجة الإتساق الداخلي.

الجدول رقم (02): درجة إرتباط كل فقرة مع المحور الذي تنتمي إليه

القرار	الدلالة الإحصائية	قيمة معامل الإرتباط	الفقرة
دال	0.000	ما بين 0.591 و0.912	المحور الأول من الفقرة 1 إلى الفقرة 7
دال	0.000	ما بين 0.582 و0.903	المحور الثاني من الفقرة 8 إلى الفقرة 11
دال	0.000	ما بين 0.708 و0.809	المحور الثالث من الفقرة 12 إلى الفقرة 15

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه أن كل العبارات مرتبطة ارتباطا دالا إحصائيا مع المحور الذي تنتمي إليه ما يعكس صدق الاتساق الداخلي للمقياس ففقرات الإستبيان صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

**2-5-3 ثبات الاستبيان:** من أكثر الطرق شيوعا لقياس الثبات هي طريقة ألفا كرونباخ، يوضح الجدول الموالي معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة وكذا معامل الثبات الكلي للاستبيان:

الجدول رقم (03): نتائج معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة

معامل الثبات	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	محاور الدراسة
0.796	0.634	07	المحور الأول
0.866	0.751	04	المحور الثاني
0.875	0.767	04	المحور الثالث
<b>0.943</b>	<b>0.891</b>	<b>15</b>	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يتضح أن معامل الثبات للمحاور الثلاثة مرتفع وأن نتائج الاستبيان ثابتة.

**6-3 إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:** لاختيار الأدوات الإحصائية المناسبة من أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات يجب أولا أن نعرف طبيعة توزيع

دور معيار الأهمية النسبية في الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية في واقع ممارسات مكاتب التدقيق في

### الجزائر

بيانات العينة، وهو اختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات، وفي دراستنا هذه سوف نعتمد على إختبار كولمغروف سيمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟

الجدول رقم (04): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

محاور الدراسة	قيمة إختبار كولمغروف سيمرنوف	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحور الأول	0.190	106	0.200
المحور الثاني	0.172	106	0.206
المحور الثالث	0.156	106	0.108

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الدلالة الإحصائية في جميع الحالات أكبر من 0.05 وعليه فإن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، فهي إذن تحقق شرط الإعتدالية، وعليه يمكننا حساب الفروق باستخدام الإختبارات المعلمية (إختبارات T-Test أو إختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA).

**7-3 التحليل الإحصائي للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:** يشمل التحليل الإحصائي للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة تحليل العمر، المهنة، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي وعدد أفراد مكتب التدقيق، حيث بينت النتائج أن كل المستجوبين يزيد سنهم عن 35 سنة، لأن عينة الدراسة تتكون من فئة لها حد أدنى من التكوين يتمثل في شهادة الليسانس التي يتطلب الحصول عليها وصول سن المترشح إلى حوالي 25 سنة ومع نهاية التزامات الخدمة الوطنية بالنسبة للذكور والحصول على الاعتماد لهذه المهنة يصل سن المترشح إلى حوالي 30 سنة على أقل تقدير وهو سبب عدم وجود من ضمن الأفراد المستجوبين أقل من 35 سنة، كما أن ما نسبته 65.10% من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى مهنة محافظ حسابات أما النسبة المتبقية المقدرة بـ 34.90% فينتمون إلى مهنة خبير محاسبي، كما أن كل أفراد العينة لديهم خبرة تفوق خمسة سنوات ومستواهم التعليمي يتراوح بين ليسانس وماجستير بنسبة 94,40% أما ممارسي المهنة من حاملي شهادات الدراسات العليا يكاد يكون منعدم، و 75.50% من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى مكاتب تدقيق تضم من 06 إلى 10 أفراد.

### 8-3 عرض وتحليل بيانات متغيرات الدراسة

### 1-8-3 التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الأولى " تطبيق معيار الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من التعرف على الأخطاء الجوهرية "

الجدول رقم (05): نتائج الاستبيان الخاص بالفرضية الأولى

الترتيب	الإنجاز العام لأفراد العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
1	موافق بشدة بنسبة % 100	0.000	5	يواجه مدقق الحسابات صعوبة في تحديد مفهوم الأهمية النسبية
2	موافق بشدة بنسبة % 98.10	0.137	4.98	يحتاج مدقق الحسابات إلى إرشادات لتحديد مفهوم الأهمية النسبية
6	موافق بشدة بنسبة % 85.80	0.350	4.86	تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه
5	موافق بشدة بنسبة % 94.30	0.232	4.94	تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة ببيانه بصورة خاطئة
4	موافق بشدة بنسبة % 96.20	0.191	4.96	يعتبر الخطأ أو التحريف جوهريا إذا كان إخفاؤه أو عرضه بصورة خاطئة يؤثر بشكل مادي على دلالة القوائم المالية المعروضة
3	موافق بشدة بنسبة % 97.20	0.167	4.97	الأخطاء الجوهرية التي تحتويها القوائم المالية هي عدم التطابق مع ما يجب أن يكون عليه العنصر أو البند في المحاسبة
7	موافق بنسبة % 71.70	0.904	3.58	يواجه مدقق الحسابات صعوبة في تحديد مفهوم الأهمية النسبية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في الجدول 05 وكذا

التوزيعات التكرارية لإجابات أفراد عينة الدراسة تظهر النتائج التالية:

- هناك صعوبة في تحديد مفهوم الأهمية النسبية في التدقيق حيث بلغ المتوسط الحسابي 5 والانحراف المعياري المقدر بـ 0.000 كما أن مدقق الحسابات يحتاج إلى إرشادات لتحديد مفهوم الأهمية النسبية و98.10% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.

دور معيار الأهمية النسبية في الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية في واقع ممارسات مكاتب التدقيق في الجزائر

- في تحديد الأهمية النسبية يتم الاعتماد على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.98 والانحراف المعياري 0.137، ونسبة 85.80% موافق بشدة.

- في تحديد الأهمية النسبية يتم الاعتماد على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة ببيانه بصورة خاطئة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.94 والانحراف المعياري 0.232، و94.30% موافق بشدة.

- هناك تأثير مادي على دلالة القوائم المالية المعروضة في حالة وجود الخطأ أو التحريف حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.96 والانحراف المعياري 0,191، و96.20% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.

### 2-8-3 التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الثانية "تطبيق الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من تحديد التحريفات الجوهرية"

الجدول رقم (06): نتائج الاستبيان الخاص بالفرضية الثانية

الترتيب	الإتجاه العام لأفراد العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
2	موافق بشدة بنسبة 88.70%	0.494	4.85	يسعى مدقق الحسابات إلى التحقق من الفهم الجيد لنظام الرقابة الداخلية الذي يمكنه من اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية
3	موافق بشدة بنسبة 86.80%	0.571	4.81	يعمل مدقق الحسابات على فهم طبيعة عمل المؤسسة محل التدقيق قبل قيامه بعملية التدقيق مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء واكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية
1	موافق بشدة بنسبة 94.30%	0.448	4.91	يقوم مدقق الحسابات بدراسة الأهمية النسبية عند تحديد طبيعة عملية التدقيق
4	موافق بنسبة 96.20%	0.383	3.92	يقوم مدقق الحسابات بدراسة الأهمية النسبية عند تحديد توقيت عملية التدقيق

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في الجدول 06 وكذا التوزيعات التكرارية لإجابات أفراد عينة الدراسة تظهر النتائج التالية:
- هناك فعلا سعى من طرف مدقق الحسابات في التحقق من الفهم الجيد لنظام الرقابة الداخلية الذي يمكنه من اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.85 وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.494، و88.70% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.
  - يعمل مدقق الحسابات على فهم طبيعة عمل المؤسسة محل التدقيق قبل قيامه بعملية التدقيق مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء واكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.81 وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.571، و86.80% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.
  - يقوم مدقق الحسابات بدراسة الأهمية النسبية عند تحديد طبيعة عملية التدقيق حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.91 وقيمة الانحراف المعياري 0.448 و94.30% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.
  - يقوم بدراسة الأهمية النسبية عند تحديد توقيت عملية التدقيق حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.92 وبلغت قيمة الانحراف المعياري 0.383، و96.20% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.

### 3-8-3 التحليل الإحصائي الخاص بالفرضية الثالثة " تطبيق الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من تخفيض مخاطر التحريفات الجوهرية"

الجدول رقم (07): نتائج الاستبيان الخاص بالفرضية الثالثة

الترتيب	الإنجاز العام لأفراد العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
1	موافق بشدة بنسبة 88.70%	0.619	4.81	يقوم مدقق الحسابات بدراسة الأهمية النسبية عند تحديد مدى إجراءات التدقيق الواجب القيام بها
2	موافق بشدة بنسبة 84.90%	0.581	4.79	يتوقع مدقق الحسابات أثناء التخطيط لمهمة التدقيق اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي يمكن أن تحتويها القوائم المالية
3	موافق بشدة بنسبة 83.00%	0.529	4.79	يقوم مدقق الحسابات بدراسة إمكانية



دور معيار الأهمية النسبية في الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية في واقع ممارسات مكاتب التدقيق في

### الجزائر

				وجود تأثير على القوائم المالية ككل لتراكم أخطاء مبالغ صغيرة إذا كان تجميعها يسبب خطأ جوهريا
4	موافق بشدة بنسبة %78.30	0.610	4.73	يعتمد مدقق الحسابات على الأهمية النسبية في تعديل إجراءات التدقيق لكي يتمكن من اكتشاف الأخطاء الجوهرية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في الجدول 07 وكذا التوزيعات التكرارية لإجابات أفراد عينة الدراسة تظهر النتائج التالية:
- أن مدقق الحسابات يقوم بدراسة الأهمية النسبية عند تحديد مدى إجراءات التدقيق الواجب القيام بها حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.81 والانحراف المعياري 0.619 ونسبة 88.70% موافق بشدة.
  - أن مدقق الحسابات يتوقع أثناء التخطيط لمهمة التدقيق اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي يمكن أن تحتويها القوائم المالية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.79 والانحراف المعياري 0.581 و84.90% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.
  - أن مدقق الحسابات يقوم بدراسة إمكانية وجود تأثير على القوائم المالية ككل لتراكم أخطاء مبالغ صغيرة إذا كان تجميعها يسبب خطأ جوهريا حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.79 والانحراف المعياري 0.529 و83% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.
  - أن مدقق الحسابات يعتمد على الأهمية النسبية في تعديل إجراءات التدقيق لكي يتمكن من اكتشاف الأخطاء الجوهرية حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.73 والانحراف المعياري 0.610 وأن 78.30% من أفراد عينة الدراسة يقرون بذلك.

### 9-3 اختبار فرضيات الدراسة:

يتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار **T-Student** ستودنت للعينة الواحدة الذي تكون قاعدة القرار فيه أنه إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من 0.01 و T المحسوبة أصغر من T الجدولية يتم قبول الفرضية، أما في الحالة العكسية فترفض الفرضية، وتشير نتائج الجدول أدناه فيما يلي:

الجدول رقم (08): اختبار T لفرضيات الدراسة

الفرق المتوسطي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	الفرضيات
1.75	0.219	4.75	0.000	105	1.983	223.062	الفرضية الأولى
1.62	0.632	4.62	0.000	105	1.983	131.372	الفرضية الثانية
1.78	0.449	4.78	0.000	105	1.983	131.372	الفرضية الثالثة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على دراسات سابقة

-الفرضية الأولى: إن قيمة T المحسوبة تساوي 223.062 أكبر من قيمة T الجدولية والمقدرة بـ 1.983 عند مستوى دلالة قدره 0.000 أقل من 0.01 وعليه ترفض الفرضية، حيث يمكن القول إن تطبيق معيار الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من تحديد مفهوم الأخطاء والتحريفات الجوهرية.

-الفرضية الثانية: إن قيمة T المحسوبة تساوي 131.372 أكبر من قيمة T الجدولية والمقدرة بـ 1.983 عند مستوى دلالة قدره 0.000 أقل من 0.01 وعليه ترفض الفرضية، وبالتالي يمكن القول إن تطبيق الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من إكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية.

-الفرضية الثالثة: إن قيمة T المحسوبة تساوي 223.062 أكبر من قيمة T الجدولية المقدره بـ 1.983 وهذا عند مستوى دلالة قدره 0.000 والذي هو أقل من 0.01 وعليه ترفض الفرضية، وبالتالي يمكن القول إن تطبيق الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من تخفيض مخاطر التحريفات الجوهرية.

## الخلاصة

تم التطرق من خلال هذه الدراسة للدور الذي يلعبه معيار الأهمية النسبية في الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية، ومدى التزام مدققي الحسابات في الجزائر بتطبيق متطلبات معيار الأهمية النسبية وذلك في حدود ما سمح به المقال، وتطرقنا لمفهوم الأهمية النسبية حسب مختلف المنظمات والهيئات الدولية المنظمة للمهنة، وفي الأخير قمنا بتحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها، وخلصنا للنتائج التالية:

- تطورت أهداف التدقيق من مجرد إبداء الرأي حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية المعروضة، إلى تحميل مدقق الحسابات مسؤولية اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي قد تتضمنها القوائم المالية.

- نسبة الخبراء المحاسبين تقل بكثير عن نسبة محافظي الحسابات هذا راجع لعدم تنظيم الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية منذ زمن، وكذا التأخر الكبير في منح الاعتماد للخبراء المتربصين وباقي الفئات الأخرى.

- إجماع أفراد عينة الدراسة على أن مدقق الحسابات يواجه صعوبة في تحديد مفهوم الأهمية النسبية ويحتاج إلى إرشادات لتحديد هذا المفهوم.

- تطبيق معيار الأهمية النسبية يمكن مدقق الحسابات من التعرف على التحريفات الجوهرية وتحديدها وكذا تخفيض مخاطرها، وله دور إيجابي في الحد من مخاطر التحريفات الجوهرية. توصيات الدراسة: توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني المستمر لمدقق الحسابات من أجل تطوير أدائه واستخدام مختلف التقنيات الحديثة في إنجاز أعماله، وهذا من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب التدقيق لتحسين مستوى أدائهم المهني وتطويره بما يتلاءم مع التطورات المستمر للمحيط.

- ضرورة تحديد مفهوم واضح للأهمية النسبية يساعد على التقليل من الإختلالات بين مدققي الحسابات في تقديرها من جهة ويسمح من جهة ثانية بتقدير حجم التحريفات التي يمكن أن تكون جوهرية.

- العمل على إيجاد طريقة موحدة يمكن من خلالها تقدير الأهمية النسبية.

- ينبغي على المنظمات المهنية وضع المزيد من المعايير والإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات الاعتماد عليها فيما يخص وضع مستويات مناسبة للأهمية النسبية.

- على مدقق الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة التي تمكنه من تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية بشكل دقيق.

### قائمة المصادر والمراجع

- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، (2006)؛  
عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الدار الجامعية، الاسكندرية (2013)؛  
محمد نصر الهوارى، توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية، مكتبة الشباب، القاهرة (1998)؛  
شادن هاني عرار، مدى إلتزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، رسالة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية الأعمال، الأردن، 2009.  
ماجد خلف محمد، مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والاحتتيال، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن، 2013  
أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر إقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية (08). (2010)؛  
جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية 17(01)، (2010)؛  
صادق الحسني، أمين خالد، الأهمية النسبية في التدقيق دراسة تحليلية انتقادية في ضوء قواعد التدقيق الدولية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 24(02)، (1998)؛  
عصام الدين السائح خرواط، إطار مقترح لتقييم عناصر خطر المراجعة، مجلة الساتل، جامعة الجبل الغربي (2010)؛  
نور الدين عبد الله حمودة، العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 21(02) (2013)؛  
ورقاء خالد عبد الجبار، الأهمية النسبية وأثرها في كفاءة التدقيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (47)، (2016)؛  
يوسف محمود جربوع، سالم أحمد صباح، مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودية عملية المراجعة، دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات 08(01) (2015)؛  
Ana Maria Joldos and all, Pillars of the audit activity: Materiality and audit risk, Annals of the University of Petrosani, Economics, 10(2), 2010.  
Hassan Lahbari, la Qualité de L'Audit Externe et la notion de Significativité Etude Exploratoire(2009) .

- Marsh B Keune, Karla M Johnstone, Materiality Judgments and the resolution of detected Misstatements, The role of Managers, Auditors and audit committees work, The accounting Review published by American Accounting Association 87(5), March 2011
- Michael J. Ramos, Anita M., Considering Fraud in a financial statement audit Fraud in a financial statement audit: practical guidance for applying SAS N°82, American institute of certified public accountants, New York, 1997
- William F. Messier and all, A review and integration of empirical research on materiality: Two de cades later, auditing A journal of practice and theory, Vol (24)No(2), November 2005.

#### قائمة المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

- Amine Essayed Ahmed Lotfi, The Audit Between Theory and Practice, Alexandria University House, (2006);
- Abdelouahebe Nacer Ali, Encyclopedia of External Auditing According to Arab, International and American Auditing Standards, University House, Alexandria (2013);
- Mohammed Nacer El Houari, Toufik Mohammed, Principles of Auditing and Internal Control, Youth Library, Cairo (1998);
- Chadene Hani Arar, The Extent of the External Auditor's Compliance in Jordan with the Procedures and Tests for Assessment of the Risks of Material Errors When Auditing the Financial Statements, a thesis submitted to complete the requirements for obtaining a master's degree in accounting, Middle East University for Postgraduate Studies, Faculty of Business, Jordan, 2009;
- Madjede Khalef Mohammed, The Extent of the Jordanian Certified Public Accountants' Compliance with International Auditing Standards in Determining the Risks of Fundamental Errors and Fraud, A Dissertation Submitted within the Requirements for Obtaining a Master's Degree in Accounting, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jerash University, Jordan, 2013;
- Oussama Abdelmounime Essayed Ali, Omar Ikbal El Machhadanie, Is the global financial crisis a crisis of accounting and auditing standards or ethics, economic and administrative research (08). (2010);
- Djafer Outhmane Echerif Abdelazize, The extent to which the professional specialization of the external auditor contributes to improving the quality of the audit process, a field study, Journal of Economic Sciences, Majmaah University, Saudi Arabia 17(01), (2010);
- Sadek Elhousni, Amine Khaled, The Materiality in Auditing: An Analytical Critical Study in Light of International Auditing Rules, Journal of Administrative Sciences Studies, 24 (02), (1998);
- Issam Eddine Essayeh Kharouate, A Proposed Framework for Assessment of Audit Risk Elements, Al-Satell Journal, Western Mountain University (2010);
- Noureddine Abdellah Hamouda, Factors Affecting Determining Materiality in Auditing, Journal of Banking and Financial Studies, 21(02) (2013);
- Ouarkaa Khaled Abdeldjabbar, Materiality and Its Impact on Auditing Efficiency, Journal of the University College of Economic Sciences, Baghdad (47), (2016);
- Youcef Mahmoud Djarboua, Salem Ahmed Sabah, The Effect of Materiality and Audit Risks on the Planning and Quality of the Audit Process, An Analytical Study of

- the Views of External Auditors in the Gaza Strip Palestine, Palestine University Journal for Research and Studies 08 (01) (2015);
- Ana Maria Joldos and all, Pillars of the audit activity: Materiality and audit risk, Annals of the University of Petrosani, Economics, 10(2), 2010;
- Hassan Lahbari, the Quality of the External Audit and the notion of Exploratory Study Significance. (2009) ;
- Marsh B Keune, Karla M Johnstone, Materiality Judgments and the resolution of detected Misstatements, The role of Managers, Auditors and audit committees work, The accounting Review published by American Accounting Association 87(5), March2011;
- Michael J. Ramos, Anita M., Considering Fraud in a financial statement audit Fraud in a financial statement audit: practical guidance for applying SAS N°82, American institute of certified public accountants, New York, 1997;
- William F.Messier and all, A review and integration of empirical research on materiality : Two de cades later, auditing A journal of practice and theory, Vol (24)No(2), November 2005;